سلاسل القيمة العالمية: سبيل الجزائر نحو تحقيق اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات.

Global value chains : algeria's way to achieve a diversified economy outside the hydrocarbon sector

بلخير عبد الحكيم [1] / مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، (الجزائر)
abdelhakim.belkhir@univ-jijel.dz
خذيري هندة / مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، (الجزائر)
hinda.khediri@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/02 تاريخ القبول: 2022/08/09 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص

تعددت الأبحاث والدراسات حول مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر، لكن في مُغلَبِها تناولت أسباب عدم التنويع، أو برهنت على ضعف أو انعدام التنويع الاقتصادي في الجزائر، عن طريق مؤشرات إحصائية، لكن هذه الدراسة جاءت لتُبين عن سبيل مهم من سُبل التنويع الاقتصادي، ألا وهو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والتي أصبحت تشكل 70% من إجمالي التجارة العالمية، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض وتشريح واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، والإمكانات الكبيرة المحفزة للقيام بهذا التنويع خارج قطاع المحروقات، ثم كيف يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تساهم في تحقيق اقتصاد متنوع في الجزائر خارج المحروقات، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة اتباع إصلاحات هيكلية تقوم على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الجزائري، واتباع سياسات داعمة للاستثمارات المحلية، وجاذبة للاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية.

الكلمات المفتاحية : سلاسل القيمة العالمية، تنويع إقتصادي، ناتج محلي إجمالي، قطاع المحروقات، لعنة الموارد.
تصنيف JEL : F42 ؛ F43 ؛ O41.

Abstract:

There are many researches and studies on the issue of economic diversification in Algeria, but most of them dealt with the reasons of the lack of diversification, or demonstrated the weakness or lack of economic diversification in Algeria, through statistical indicators, but this study come to show an important way of economic diversification, which is participation in global value chains, which have become 70% of total global trade, we have adopted the descriptive analytical method, by presenting and dissecting the reality of economic diversification in Algeria, and the great potentials motivating this diversification outside the hydrocarbon sector, then how can global value chains contribute to achieving a diversified economy in Algeria outside hydrocarbons, the study concluded the need to follow structural reforms based on activating the role of the private sector in Algeria economic activity, and following policies that support local investment and attract foreign investments in the non-oil sectors.

Keywords: *global value chains; economic diversification; gross domestic product; hydrocarbor sector; resource curse.*
Jel Classification Codes : *F42 ; F43 ; O41.*

[1] المؤلف المرسل: بلخير عبد الحكيم، الإيميل: abdelhakim.belkhir@univ-jijel.dz

I - تمهيد :

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال سياسات اقتصادية متنوعة، كان الهدف منها بناءُ قاعدةٍ اقتصادية صلبةٍ قائمة على اقتصادٍ متنوع، لكن وبتوفرها على مورد النفط والغاز جعلها في العديد من الأحيان تتجاهل ترقية وتطوير القطاعات المنتجة، نظراً لاعتمادها الكامل على المداخيل النفطية، والتي تشكل 70% من مداخيل الدولة، و98% من إجمالي صادراتها، وقد خصصت الجزء الأكبر من هذه المداخيل للإنفاق الجاري، على حساب الإنفاق الاستثماري، وهو ما جعلها رهينةً لقطاع المحروقات لعدة سنوات، ودخلت بذلك ضمن مجموعة الدول الريعية المتأثرة بما يسمى بـ"لعنة الموارد"، إلا أن الكلام عن التنويع الاقتصادي كان دائما من أولويات الحكومات المتعاقبة في الجزائر، خاصة مع كل أزمة اقتصادية مؤدية إلى تراجع مداخيل النفط، وبتطور أساليب التجارة الحديثة القائمة على الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق سلاسل القيمة العالمية، والتي تقضي بمشاركة الدول في مراحل العملية الانتاجية العالمية، بدلاً من بناء صناعات بأكملها، خاصة مع التقدم التكنولوجي، وثورة الاتصالات والمواصلات -والتي ساعدت الشركات دولية النشاط على توزيع عملياتها الانتاجية على مختلف المناطق الجغرافية، خاصة تلك التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة، كتوافر المواد الخام، الأيدي العاملة الرخيصة والماهرة، والقرب من أسواق الاستهلاك- أتاح للجزائر الفرصة المناسبة من أجل تحقيق هذا التنويع المنشود، خاصة في ظل توافرها على إمكانات كبيرة محفزة في عديد القطاعات غير النفطية، كالقطاع الصناعي، السياحي، والفلاحي.

1.I- إشكالية البحث :

لقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على سبيل مُهم من سُبل تحقيق التنويع الاقتصادي، ألا وهو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وهنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات؟

من خلال الإشكالية الرئيسية المطروحة، يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية أخرى منها:

- ماذا نعني بسلاسل القيمة العالمية؟ وكيف يمكن للبلدان النامية-ومنها الجزائر- أن تشارك في هذه السلاسل؟
- ما هي السياسات المتبعة والمؤثرة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؟
- وهل حقاً الجزائر تملك من المقومات خارج قطاع المحروقات ما يجعلها قادرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتحقيق اقتصاد متنوع؟

2.I - منهجية البحث :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم المهمة عن سلاسل القيمة العالمية، والتنويع الاقتصادي، والدور الذي يمكن أن تلعبه سلاسل القيمة العالمية في تحقيق اقتصاد متنوع في الجزائر، خارج قطاع المحروقات.

3.I - أهداف البحث :

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر،خارج قطاع المحروقات، خاصة في ظل تحولات التجارة الدولية، من التجارة في السلع النهائية، إلى التجارة في الأجزاء والمكونات،كما سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعريف بسلاسل القيمة العالمية، وأهمية المشاركة فيها؛
- كيفية مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية، والسياسات المؤثرة على هاته المشاركة؛
- التعريف بالتنويع الاقتصادي وأهميته، ومختلف العناصر الرئيسية لتحقيقه؛
- تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، والإمكانات المحفزة لتحقيق هذا التنويع.

4.I - أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع التنويع الاقتصادي، الذي تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى تبنيه، بهدف الخروج من التبعية النفطية، وتشجيع النمو في قطاعات أخرى موازية، خاصة مع حدوث كل أزمة اقتصادية مُؤدية إلى تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى أهمية سلاسل القيمة العالمية، والتي أَضحَت أساس التجارة العالمية في القرن الواحد والعشرين، ودورها في تحقيق اقتصادٍ متنوعٍ، وتنميةٍ متوازنةٍ، غير قائمة على موردٍ واحدٍ، أو قطاعٍ واحدٍ، دون غيره من القطاعات.

5.I - الدراسات السابقة:

في إطار سعينا للحصول على ما تم تناوله من بحوث، ودراسات، حول موضوع التنويع الاقتصادي، وسلاسل القيمة العالمية، وبخاصة ما تعلق بالجزائر، تمكنا من الحصول على مجموعة من الدراسات نذكر منها:

- **دراسة مداني لخضر، وحواسي يونس، 2021**، الموسومة بـ"**دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في حركية التنويع الاقتصادي - حالة القطاع الزراعي الغذائي بإفريقيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01**، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على إحداث التغيير الهيكلي المؤدي للتنويع الاقتصادي، حالة القطاع الزراعي الغذائي في إفريقيا، إضافة إلى توضيح أهم الفرص المتاحة لتحقيق التكامل الإقليمي، من خلال وصف وتحليل هيكل التجارة في إفريقيا، ومساهمتها في سلاسل القيمة العالمية عامة، والمركب الزراعي الغذائي خاصة، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال ربط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالتحول الهيكلي، والتنويع الاقتصادي، وعرض محركات هذه السلاسل، وتأثيرها على النمو الاقتصادي، والاستراتيجيات التي يمكن أخذها في الاعتبار، من أجل تعظيم الفرص والفوائد المرتبطة بسلاسل القيمة، عبر دراسة بعض القطاعات المتداخلة (الخدمات، والتصنيع)، وقد خلُصت الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تقدم مسارا سريعا للتنمية والتصنيع، كما أن سياسات تشجيع الاستثمار المعززة لإنتاجية قطاع التغذية الزراعية، والبنية التحتية للنقل، وتحسين مستويات التعليم، والبحث والتطوير الزراعي، تساهم في زيادة مستويات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والعوائد المحلية؛
- **دراسة صباغ رفيقة، 2020**، الموسومة بـ **"التنويع الاقتصادي استراتيجية الجزائر لما بعد البترول"، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد4، العدد1**، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجية الجزائر في التنويع الاقتصادي، ومعرفة أهم السياسات، والاستراتيجيات المتبعة في الجزائر لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي، وخاصة بعد انهيار أسعار النفط، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إظهار مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والتعرف على مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، وقد خلُصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تعدد الإصلاحات وتنوعها في الجزائر، بهدف القضاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، تبقى الصادرات خارج هذا القطاع هامشية، ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الصادرات، ويرجع ضُعف الأداء الاقتصادي وعدم

قدرته على التنويع -على الرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية- إلى عدم اتباع الجزائر لسياسة تنموية واضحة المعالم والأهداف، مع غياب مؤشرات الحَوكمَة، وضُعف مؤشرات التنافسية؛

- **دراسة سعودي عبد الصمد، 2019**، الموسومة بـ **"التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري- دراسة تطبيقية"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 2019/2**، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري، ونوع العلاقة بينهما، ومدى تأثر ميزانية الدولة في الفترات الأخيرة نتيجةً لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بدراسة قياسية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج هيرفاندال-هيرشمان، وقد خلُصت الدراسة إلى أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول يجعله يتأثر دائماً بالأزمات الاقتصادية، وهو ما يؤثر مباشرة على الميزانية العامة للدولة ورصيدها، ورغم محاولات الجزائر المتعددة للاستفادة من ارتفاع أسعار البترول لبناء اقتصاد متنوع، ومحاولة تجنب أخطار انخفاضها، عن طريق إنشاء صندوق ضبط الايرادات العامة، بالاضافة إلى القيام ببرامج الانفاق خلال الفترة 2015-2020، إلا أن النتائج المتحصل عليها تبقى ضعيفة، ولم ترقى إلى المستوى المطلوب؛
- **دراسة مرابط محمد، 2017**، الموسومة بـ **"الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر: تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية، دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد7**، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتطور قطاع التصدير، وتحديد فوائد وجدوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الجزائرية وتنوعها، من خلال محاولة بناء نموذج قياسي، حيث اعتمد الباحث على نموذج الجاذبية الموسع "Expended Gravity Model"، وقد خلُصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل مهم في توفر العديد من المنافع للدول المضيفة، كتنويع مصادر الدخل، نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتنمية الصادرات، إلا أن هذه الاستثمارات في الجزائر تبقى ضعيفة نسبيا، ولا ترقى إلى المستوى المطلوب في تنمية الصادرات الجزائرية، حيث ترتكز أساسا على القطاع الصناعي، مع استحواذ قطاع النفط على المجال الأكبر منها.

II- ماهية سلاسل القيمة العالمية :

قُدِمَ مفهوم سلسلة القيمة لأول مرة من قبل Porter، في كتابه «the Competitive adventige»، سنة 1985، حيث أشار إلى أن كل نشاط أو عمل داخل المنظمة يضيف قيمة إلى المنتج، أو إلى الخدمة النهائية التي تقدمها، وهو ما يستدعي تشغيل جميع هذه الأنشطة على المستوى الأمثل، للحصول على ميزة تنافسية حقيقية، ثم تطور هذا المفهوم، إلى أن أصبحت الكثير من الشركات دولية النشاط تتخلى عن العديد من أنشطتها، لصالح شركات متخصصة ومستقلة عنها، نظرا لما تتمتع به من ميزة تنافسية نسبية، تجعل من الأفضل لها أن تشتري هذا المكون على أن تنتجه لديها (نعمان، 2013، صفحة 05).

II- 1- تعريف سلاسل القيمة العالمية :

تعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها "نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان، بحيث تتخصص كل دولة و/أو كل شركة في إنتاج جزء منه، ولا تقوم بإنتاج المنتج بالكامل لديها" (اسماعيل، 2019، صفحة 01)،

وقد عرفها Gary Gereffi بأنها "مجموعة كاملة من الأنشطة، التي تقوم بها الشركات والعمال، لتحقيق منتج ما، من مفهومه إلى استخدامه النهائي وما بعده" (De Backer & Miroudot, 2020, p. 43)، أما مجموعة البنك الدولي، فعرفت سلاسل القيمة العالمية بأنها "سلسلة من المراحل المتتالية في إنتاج منتج، أو خدمة، موجهة للمستهلكين، حيث أن كل مرحلة تضيف قيمة مضافة للمنتج، وتتكون من مرحلتين على الأقل، وفي بلدين مختلفين، على سبيل المثال: دراجة تم تجميعها في فلندا مع أجزاء من إيطاليا، واليابان، وماليزيا، وتم تصديرها بعد ذلك إلى جمهورية مصر العربية، فبهذا التعريف تكون الدولة، أو القطاع، أو الشركة، مشاركة في سلسلة القيمة للدراجة، إذا كانت تشارك في مرحلة واحدة على الأقل من هذه المراحل" (World Bank Group, 2020, p. 17).

II- 2- أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية :

أصبحت سلاسل القيمة العالمية تشكل70% من إجمالي التجارة العالمية، بعدما تحولت هذه الأخيرة في النصف الثاني من القرن العشرين من التجارة في السلع، إلى التجارة في الأجزاء والمكونات، لذا تسعى معظم الدول إلى الاندماج فيها لأهميتها المتزايدة، والمتمثلة في ما يلي (لطرش و كتاف، 2020، صفحة 34) :

- **توطيد العلاقات بين المؤسسات المحلية والأجنبية:** خاصة تلك التي تمتلك التكنولوجيا، وأحدث أساليب الإدارة والتسيير، ما يسمح بزيادة الدخل، مستويات الإنتاجية، والجودة، فقد أثبتت الدراسات أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمعدل 10% يرفع معدل الإنتاجية بنسبة 1.6%، ويرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من 11% إلى 14%؛

- **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** وذلك عن طريق المساهمة في زيادة مستويات التوظيف، وتشغيل اليد العاملة، لاسيما النساء، وتخفيض مستويات الفقر، مقارنةً بالدول المنخرطة بشكل أكبر في التجارة التقليدية، حيث ساهمت سلاسل القيمة العالمية في تخفيض مستويات البطالة، ومعدلات الفقر من 36% إلى 10%؛

- **تعزيز اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وترقية صادراتها:** لاسيما في السلع والخدمات الوسيطة، حيث اندمجت دول الجنوب مع دول الشمال في سلاسل القيمة العالمية، بعدما كانت تمثل أسواقا لتصريف منتجاتها، وتخصصت في مراحل معينة من الإنتاج، ورفعت من إنتاجيتها، ومساهمتها في التجارة الدولية، من 18.5% سنة 1990، إلى اكثر من 47.3% سنة 2010، وأصبحت القيمة المضافة للتجارة في الدول النامية تساهم بـ 30% من الناتج المحلي، مقارنة بـ 18% في الدول المتقدمة، وقد أضحت سلاسل القيمة العالمية تشكل 70% من اجمالي التجارة الدولية، بفعل نشاط الشركات متعددة الجنسيات؛

- **تحقيق التنمية:** تساعد سلاسل القيمة العالمية في انتشار ونقل التقنية، توليد المهارات، وخلق فرص العمل، ما يُدعِم النمو الاقتصادي في الدول التي تحسن التعامل معها، حيث تساهم القيمة المضافة للتجارة في المتوسط بحوالي 30% من الناتج الوطني الخام للبلدان النامية، وجاء الجزء الأكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2001-2017 من سلاسل القيمة العالمية، البسيطة منها والمعقدة، وقد نمت هذه الأخيرة بنسبة 10% سنة 2017، وساهمت في نمو الناتج المحلي العالمي الاسمي بـ 5%، مقارنة بـ 3% بالنسبة لسلاسل القيمة البسيطة، و 4% بالنسبة لسلاسل التجارة التقليدية؛

- **تحقيق التنويع الاقتصادي**: يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على تحفيز التحول الهيكلي، وتنمية القدرات الإنتاجية المحلية، وضمان التحول إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، بالتموقع في أنشطة المنبع أو أنشطة المصب، واستهداف أجزاء وقطاعات محددة، ما يسمح بتنويع هيكل الإنتاج والتصدير، وتعميق أشكال التكامل الإقليمي، والاتفاقيات التجارية التفضيلية مع الشركاء، حيث كلما ارتفعت نسبة المحتوى الوطني في السلع النهائية الأجنبية، كلما قلت نسبة التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها.

II- 3- كيف تشارك البلدان في سلاسل القيمة العالمية :

تختلف المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من بلد إلى آخر، فبعضها يدخل كمستخدم للمدخلات الأجنبية لإنتاجها التصديري (مشاركة خلفية)، والبعض الآخر كمورد للسلع والخدمات الوسيطة، والتي يمكن دمجها في صادرات البلدان الأخرى، عن طريق تقديم مدخلات للشركات الأجنبية لإنتاجهم التصديري (مشاركة أمامية) (OCDE, 2013, p. 14)، وتأخذ هذه المشاركة عدة أشكال منها (Canada, 2010, p. 17) :

- **البيع**: حيث تلجأ العديد من الشركات العالمية إلى خفض أنشطتها الداخلية، وشراء الأجزاء والمكونات، والخدمات، التي تحتاجها من شركات خارجية، والتي يمكن أن تُوفِر لها هذه المنتجات بشكل أسرع، وبأقل تكلفة، وهو ما يجعل الشركات المحلية قادرة على الاندماج في هذه السلاسل، عن طريق توفير هذه الأجزاء والمكونات لمثل هذه الشركات؛

- **التعاقد الخارجي**: ويعبر عن نقل العمليات التنفيذية المحلية خارج المقر الاجتماعي للشركة، من أجل تخفيض التكاليف، والاستفادة من القدرات المحلية الأخرى، مثل اليد العاملة، والتكاليف المنخفضة، مع الإبقاء على هذه العمليات تحت سيطرة الشركة الأم، وبالتالي إنشاء أو توسيع سلسلة قيمة خاصة بالشركة، ما يُمكِن المؤسسات المحلية من الانخراط في هذه السلاسل، عن طريق إجراء مثل هذا النوع من التعاقدات؛

- **الاستعانة بمصادر خارجية**: وهنا تلجأ بعض الشركات العالمية للحصول على المدخلات الوسيطة، مثل "المواد الخام، المكونات، والنظم الفرعية"، إلى الاستعانة بموردين خارجيين، بإمكانهم توفير عروض مغرية، أو عن طريق تفويض بعض العمليات التجارية إلى أطراف خارجية، والتي يمكن أن تؤدي الوظيفة أو العمل بشكل أفضل، أسرع وأرخص من الشركة، ما يفتح المجال أمام الشركات المحلية الصغيرة للانخراط في مثل هذه السلاسل، عن طريق القيام بعمليات غير أساسية اتجاه المنتجين الخارجيين، تكون بكفاءة عالية، ذات جودة أفضل، وبأقل سعر؛

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في الوصول إلى الأسواق الأجنبية، التي يصعب اختراقها بسبب نظم التجارة، وصعوبات النقل، كما يسمح بالوصول إلى تقنيات جديدة، وعوامل إنتاج أكثر كفاءة، وهو يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركات المحلية والأجنبية، والتي يمكن أن تجعل منها رابطا حيويا في سلسلة القيمة، أو موردا رئيسيا لأكبر المشاركين في السلسلة، مما يتيح لها فرص البيع في الخارج؛

- **المشاريع المشتركة**: وهنا تقوم شركتان أو أكثر باستثمار رأس مال مشترك، في كيان جديد يديرونه معاً، أو من خلال هيكل إداري منفصل يكون مسؤولاً أمام الشركات الأم، وهو ما يسمح للشركات الشريكة بإنشاء

سلسلة تعمل بشكل جيد، تعود بالنفع على جميع الأطراف، ويسمح لها بإنشاء شراكات عمل مختلفة، تكون أكثر تنوعاً وأكثر مرونةً، وهو ما يتطلب من الشركات المحلية الدخول في مثل هذا النوع من المشاريع.

II- 4- السياسات المؤثرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية :

تمثل المحددات الوطنية، مثل البيئة الاقتصادية، عاملاً مهماً لخفض تكاليف التجارة، لا سيما في سياق سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى أنه من المهم أن تكون الحواجز الجمركية، وغير الجمركية للتجارة محدودة، في عالم تَعْبُر فيه المدخلات الحدود عدة مرات (OMC, 2014, p. 120)، كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتحدد حسب الموارد الطبيعية، وحجم المؤسسات، والسوق، لكن هذه المؤشرات الأساسية غير كافية للمشاركة بعمق في سلاسل القيمة العالمية، حيث أن السياسات العامة تلعب دورا هاما في ذلك، ويمكن تلخيص أهم السياسات المؤثرة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فيما يلي (البنك الدولي، 2020، صفحة 04):

- **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**: يمثل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أمراً مهماً في جميع مراحل المشاركة، فهو يتطلب الانفتاح وحماية المستثمر، ومناخ أعمال ملائم ومستقر، وقد نجحت العديد من البلدان مثل كوستاريكا، ماليزيا، والمغرب، من تعميق مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، من خلال تطبيق سياسات ناجحة، رامية لجذب هذه الاستثمارات، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، ضختها الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما سَمَحَ من مُعالجة مسألة نُدرة رأس المال، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية؛

- **تحرير التجارة**: يُمكِن تحرير التجارة داخليا وخارجيا من التغلب على قيود الأسواق المحلية الصغيرة، وتحرير المؤسسات من قيود الطلب المحلي، والمدخلات المحلية، وربطها بالأسواق العالمية، ما يساعد على توسيع حجم السوق، والحصول على المدخلات اللازمة للإنتاج؛

- **تطوير البنى التحتية**: إن تحسين البُنية التحتية للاتصالات والمواصلات، وإدخال المنافسة في هذه الخدمات، يُمَكِن من مُعالجة الصعوبات التي تعرقل وصول المدخلات، وهو ما يمثل عائقاً أمام سلسلة القيمة، حيث ونظراً لتزايد الارتباط فيما بين اقتصادات السلع والخدمات، يمثل إصلاح قطاع الخدمات-من اتصالات سلكية ولاسلكية، التمويل والنقل، خدمات الأعمال، تشجيع المنافسة في خدمات النقل، تعزيز هيكل الموانئ وإدارتها- ، جزءً من أي إستراتيجية لتعزيز نشاط سلاسل القيمة العالمية؛

- **إتفاقيات التكامل العميق**: تحفز اتفاقيات التكامل التجاري والاقتصادي، الإصلاح المؤسسي، وإصلاح السياسات العامة، خاصة حين يُستكمَل ذلك بالمساعدات الفنية والمالية، في إطار هذه الاتفاقيات، إضافة إلى مساهمتها في زيادة إمكانية النفاذ للأسواق، حيث تعمل كمحفز حاسم لمشاركة العديد من البلدان في سلاسل القيمة العالمية؛

- **تخفيف القيود الجمركية**: التأخير ليوم واحد في السلع المتداولة يمثل فرض تعريفات جمركية إضافية قدرها 1%، لذلك يُمكن لِتحسين إجراءات الجمارك والحدود، التخفيض من تكاليف التجارة المتعلقة بالوقت، مما يخفف من أوجُه النَقصِ المصاحِبة لبُعدِ الموقع؛

- **تحسين مناخ الاستثمار**: قد يكون تحسين مناخ الاستثمار والأعمال، من أجل سلاسل القيمة العالمية أمراً مكلفاً على المستوى الوطني، ويستغرق بعض الوقت، إلا أن نجاح الدول في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، لا

يتم إلا عندما تعالج أوجُه قصور محددة، في الأسواق والسياسات، ويتطلب تهيئة الظروف المناسبة للاستثمار، حتى في المناطق الجغرافية المقيدة، تخطيطا وتنفيذا دقيقين، لضمان توفر الموارد اللازمة -العمالة، الأرض، المياه، الكهرباء، الاتصالات....- وخفض الحواجز التنظيمية، وسلاسة وسائل النقل، للنجاح في جذب المستثمرين.

III- التنويع الاقتصادي :

تسعى البلدان النفطية دائما إلى محاولة خلق اقتصاد متنوع، قائم على أكثر من قطاع، بهدف تقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، ويعتبر خيار التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة لمثل هذه البلدان، من أجل تحسين وتيرة نموها الاقتصادي، والخروج من دائرة الريع، وبناء قاعدة إنتاجية تعمل على تنمية الصادرات وتنوعها.

III - 1- تعريف التنويع الاقتصادي :

يُعرف التنويع بشكل عام على أنه "التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم، يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (مرزوك و حمزة، 2014، صفحة 143)، أما التنويع الاقتصادي فيمكن تعريفه على أنه "الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة، ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة، وهو يعكس الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات" (لزعر، 2017، صفحة 05) ويُعرف كذلك بأنه" تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية، قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية، والاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، التي ترافق النمو الكمي، بهدف تحقيق الرفاهية" (أوكيل، 2016، صفحة 75)، ويمكن تقسيم التنويع الاقتصادي إلى نوعين (هاشم، 2018، صفحة 76):

- **التنويع الاقتصادي الأُفقي**: ويعني تنويع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، مثل البترول، وهذا عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في نفس القطاع؛
- **التنويع الاقتصادي الرأسي**: ويطلق على تنويع الاستثمارات في قطاعات متنوعة، كالزراعة، الصناعة، والخدمات، ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، عن طريق جعل مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

كما يمكن التمييز في هذا الإطار بين تنويع المنتجات، وتنويع الأسواق (لطرش و كتاف، 2020، صفحة 32):

- **تنويع المنتجات**: ويكون من خلال الدخول في فضاءات إنتاجية جديدة، تسمح بإحداث نوع من التغيير الكمي والكيفي في هيكل الإنتاج، خاصة في الأنشطة التي تعتمد على التكنولوجيا، ما يرفع من مستوى الإنتاجية، ويُحسن جودة المخرجات؛
- **تنويع الأسواق**: ويكون من خلال تغطية الطلب على مستوى أسواق جديدة، خاصة عند انخفاض الطلب في الأسواق المعهودة، وهو ما يسمح باستقرار أو الرفع من مستوى الصادرات، والتقليل من حجم الصدمات

الخارجية، من خلال خلق طلبات جديدة، ومنافسة جديدة، ويعد من المؤشرات الدالة على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

III - 2- أهمية التنويع الاقتصادي :

يحظى التنويع الاقتصادي بأهمية بالغة، تعود نتائجها الإيجابية على الاقتصاد الوطني، حيث يُعتبر الطريق الأمثل للخروج من نفق التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية، وتبرز أهميته فيما يلي (لزعر، 2017، صفحة 10):

- إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة، تسمح باستدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل جديدة؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الواردات، فتنويع الصادرات يقلل من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، خاصة أسعار الموارد الطبيعية مثل النفط، ويؤدي إلى تقليص فاتورة الواردات؛
- التقليل من المخاطر الاستثمارية وحماية الاقتصاد من التعرض للصدمات الخارجية، نتيجة اعتماده على قطاع واحد، أو منتج واحد، من خلال توزيع الاستثمارات على العديد من القطاعات، أو السلع، بدلا من التركيز على قطاع واحد، أو سلعة واحدة، لأن الظروف الطبيعية والظروف الاقتصادية العالمية المتقلبة قد تُلحِقُ أضراراً تنعكس سلباً على عوائد الاستثمارات .

كما تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في (هاشم، 2018، صفحة 76):

- توسيع القاعدة الإنتاجية، والتقليص من مخاطر الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد، أو عدد محدود من القطاعات، مع خلق بيئة اقتصادية تشجع على الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة ؛
- رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض معدل الصادرات على عدد كبير من السلع و/أو الخدمات، بدلا من تركزه على سلعة واحدة، أو قطاع واحد، خاصة تلك التي يتقلب سعرها، أو حجمها، أو تخضع إلى انخفاضات مزمنة؛
- زيادة درجة الترابط بين القطاعات الإنتاجية، عن طريق زيادة الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد المحلي، وجعل مخرجات قطاع مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، وهو ما يساهم في زيادة القيمة المضافة للقطاعات.

III - 3- أهداف التنويع الاقتصادي :

تسجل الدول النفطية عادة عجزاً في موازين مدفوعاتها، نتيجة عدم ديمومة واستقرار إيراداتها النفطية، وهذا راجع إلى محدودية سلعها المصدرة، والقائمة أساساً على قطاع واحد، وهو قطاع المحروقات، والذي يتأثر عادة بتقلبات أسعار منتجاته في السوق العالمية، وهو ما دفع بالكثير من هذه الدول إلى محاولة خلق اقتصاد متنوع، ومتوازن، يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها (نوي، 2017، صفحة 73):

- **تخفيف المخاطر**: خاصة على الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية مثل النفط، والتي تَعرِفُ تقلباتٍ كبيرة في أسعارها، وهو ما يشكل دافعاً مهما لهذه البلدان من أجل البحث عن مصادر أخرى، غير خاضعة لهذه التقلبات؛

- **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته**: يعتبر تنويع المنتجات من الوسائل المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة تلك التي تُستعمَل كمدخلات وسيطة، فاختلاف وتنوع المنتجات طريق مهم لتحقيق النمو، وهو سبيل إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية، ويُجنِب الاقتصاد من الوقوع في مطبات تقلبات الأسعار؛

- **تحسين الاداء**: إن الاقتصادات المتنوعة عادة ما تكون ذات أداء أفضل من غيرها، خاصة على المدى الطويل، حيث يُتيح الانتاج الصناعي عملية التعلُم بالممارسة، والتي ترفع من مستوى الانتاجية والدخل، وهو ما يساعد المؤسسة المحلية على تطوير قدراتها الذاتية؛

- **التقليل من استهلاك الموارد الطبيعية**: خاصة النفط، والذي تعتمد عليه غالبية الدول البترولية، وهو ما يطرح مسألة الاستدامة الاقتصادية، وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الدول، فالمنطق يستلزم تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى لرأس المال.

III - 4- العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي :

يقوم التنويع الاقتصادي على فكرة تحول الدولة من أحادية الإنتاج والدخل، إلى دولة تتميز بتعدد مصادر دخلها، وزيادة مساهمات قطاعاتها المختلفة، في الناتج المحلي الإجمالي، ويرتكز التنويع على مجموعة من العناصر الرئيسية منها (أوكيل، 2016، صفحة 144):

- **التنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على مورد واحد**: فغالبا ما يُشكل الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، أو عدد محدود من السلع -خاصة السلع المتمثلة في الموارد الطبيعة، والتي غالبا ما تتوفر على بدائل أخرى-، خطراً كبيرا يهدد الاقتصاد، فهي مُعرضة بدرجة كبيرة إلى تقلبات الأسعار، ولذلك فالتنويع الاقتصادي يعتبر سبيلا مهما للخروج من هذه المخاطر؛

- **التنويع الاقتصادي سبيل مهم لتحَوُل الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل**: فالتنويع الاقتصادي يعني السير نحو تحولات هيكلية جديدة، تقوم على بناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة، تقوم على التكامل بين القطاعات، قادرة على توفير فرص عمل، وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة، وخلق تداخل وتشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وجعلها محركاً لبعضها البعض؛

- **التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة نسبة مساهمة القطاعات في الناتج والانتاجية**: عن طريق تحقيق حالة تناسب في مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، فالتنويع الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين، أو مُنتَج معين دون غيره، ولكن من خلال جعل القطاعات كلها مساهمة وبنسب مهمة، ومتقاربة، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كماً، ونوعاً، وصولا إلى مرحلة التراكم، ففي سياق التنويع الاقتصادي تنشأ مجموعة واسعة الفروع والأنشطة المترابطة، مما يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوحيد الجانب، كما يساهم في تصحيح الهيكل الجغرافي للإنتاج، حيث يشمل التنويع كافة المناطق الجغرافية،

وتحقيق مبدأ التوازن الجهوي، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة (موارد طبيعة، وبشرية)، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين مختلف الأقاليم، محققا بذلك استقراراً اقتصادياً واجتماعياً؛

- **التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية**: فنجاح التنمية الاقتصادية مرهُون بمدى التنويع المحقق في الهيكل الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية، وبصفة متوازنة، عن طريق التحول من إنتاج وتصدير المواد الأولية والمواد الخام، إلى تطوير الصناعات التحويلية، باعتبارها دافعا مهما لعجلة التنمية؛

- **التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في مجال التنمية**: من خلال منح الفرص للقطاع الخاص وفتح المجال لإبداعاته، باعتباره مُكملاً مهما للقطاع العام، وهو ما يفتح مجالاً واسعاً لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط، يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية.

IV - سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر:

يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تكون سبيلا مهما للبلدان النامية لبناء قدراتها الانتاجية، وتحسين قدراتها التنافسية على الصعيد العالمي، وهو ما أكده مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع للأونكتاد، بقوله "سلاسل القيمة العالمية من شأنها أن تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحسين إنتاجيتها، وتحسين فرص وصولها للأسواق الدولية" (الأمم المتحدة، 2013، صفحة 02)، وتظل مشاركة البلدان التي تعتمد على منتج واحد، أو قطاع واحد، في الاقتصاد العالمي، مشاركة هامشية ومحدودة، وخاضعة لتقلبات الأسعار والظروف الاقتصادية، وهو ما يواجه الدول الإفريقية عامة، والجزائر خاصة، ومازال التحدي الأكبر لهذه البلدان يتمثل في الحيلولة دون الإصابة بالداء الهولندي، وهو فقدان القدرة على التنافس، نتيجة لزيادة تدفقات الموارد الطبيعية على حساب قطاعات السلع الأساسية الأخرى، وهو ما يسمى بـ "لعنة الموارد" (الأمم المتحدة، 2013، صفحة 11).

IV.1. الإمكانات المحفزة للتنويع الاقتصادي في الجزائر:

رغم أن أهم مورد في الاقتصاد الجزائري حاليا هو الثروات الباطنية المتمثلة في البترول والغاز، إلا أن الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة ومتنوعة، تمكنها من تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، خاصة بالنظر إلى موقعها الجيو-استراتيجي، وهو ما يعطيها فرصاً كبيرة للتنمية والازدهار، من خلال عدة قطاعات استراتيجية، منها:

أ. **القطاع الفلاحي**: تتوفر الجزائر على إمكانيات فلاحية عديدة "أراضي زراعية، موارد مائية، يد عاملة، موارد مالية"، إضافة إلى مُوقعها الجغرافي المتميز، كونها محور الدول المغاربية والإفريقية، وقربها الكبير من السوق الأوروبية، ما يمكنها من الاعتماد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات، لتحقيق التنمية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، وتتمثل موارد هذا القطاع فيما يلي (بن عطية، 2021، صفحة 38):

- **المساحة الزراعية**: تمتلك الجزائر أراضي زراعية شاسعة، تقدر مساحتها بحوالي 44 مليون هكتار، وتسعى الجزائر في إطار استصلاح أراضيها إلى تقوية ما يقدر بـ 5 %من مجموع الأراضي الزراعية، وهي في طريق

التحول إلى أراضي خصبة قابلة للزراعة، وهذا من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (01): الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر (هكتار).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأراضي القابلة للزراعة	7502000	7502000	7506500	7469400	7462100	7404200	7470807	7505017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

- **الموارد المائية**: تقدر المياه الجوفية والممكن استغلالها بحوالي 2 مليار م3 في السنة، مُستغلة بنسبة 90%، حيث يحتوي شمال الجزائر والهضاب العليا على147 طبقة مائية، وحوالي 60000 بئر صغير، و90000 ينبوع، و23000 بئر عميق، كما تتوفر المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية بكميات معتبرة، بمجموع 126 طبقة رئيسية، ومن المتوقع أن حجم الاحتياجات السنوية لعام 2030 سيكون حوالي 4 مليار م3 للاستهلاك الأسري، و8.3 مليار م3 للزراعة، و0.6 مليار م3 للصناعة، في حين أن 45% من الاحتياجات السنوية المتوقعة لعام 2030 ستتم تلبيتها بواسطة السدود، و 35% من خلال البنية التحتية للتعبئة والإنتاج، بينما نسبة 20% الباقية تكون عن طريق المياه الجوفية في شمال البلاد والمرتفعات، والتي يعتمد مستوى تجديدها على الظروف الجوية، وهي كما يلي:

الجدول (02): طبيعة الموارد المائية في الجزائر.

المورد المائي	المياه السطحية المتجددة	المياه الجوفية المتجددة	المياه الجوفية غير المتجددة
الحجم (مليار متر مكعب)	11	2.5	6.1
المنطقة	الشمال والجنوب	الشمال	الجنوب

Source:water fanack, https://water.fanack.com, cited in: 29-12-2021.

- **راس المال الزراعي**: حسب منظمة الفاو، يتمثل المورد الرأسمالي الفلاحي في (الثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التكنولوجيا في مجال الزراعة، التجهيزات الفلاحية، حجم الإنفاق في مجال استصلاح الأراضي، والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني)، حيث يلاحظ أن استهلاك رأس المال الزراعي بلغ 89.15 مليار دولار سنة 2014، في حين كانت قيمته حوالي 80.4 مليار دولار سنة 2000، أي أنه شهد ارتفاعاً ملحوظا خلال عدة سنوات، وهو راجع إلى سياسة الحكومة في التوجه نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي.

ب. القطاع الصناعي: على واقع الأزمة البترولية لسنة 1986 وما خلفته من آثار سلبية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، شهد الاقتصاد الجزائري جملة من الإصلاحات، كان الهدف منها الانتقال بالاقتصاد من النظام الاشتراكي التوجيهي إلى اقتصاد السوق، وعلى إثر هذا التوجه الجديد فسحت الجزائر المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والإنتاج، ومنحته دوراً أساسيا في المشاركة وخلق تنمية اقتصادية عبر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، دفعت بهذا القطاع بقوة في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أضفى بمساهمة كبيرة في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي، في هذا السياق يمكن القول بأن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي (رمضاني و عثماني، 2019، صفحة 60):

- قدرات إنتاجية عالية غير مستغلة بشكل كبير، نظير عوامل الإنتاج الضعيفة، وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛

- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية مع القواعد التنافسية في السوق؛
- ضعف نوعية المنتجات الصناعية، وهذا بسبب مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج، مع عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وتحقيق جودة الآداء؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات؛
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

وفي ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، أصبح إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر أمرا حتميا لقيادة التنمية الاقتصادية مع باقي القطاعات الأخرى، ولهذا أخذت الاستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة في الجزائر في إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الأبعاد التالية:

- **تكثيف النسيج الصناعي**: ضمن هذا البعد تم تحديد ثلاث أنماط من الفروع الصناعية، والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعة الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية، والمتمثلة في البتروكيمياء، فرع الأسمدة، النسيج الكيمياوي، ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية؛
- الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة الحديد والصلب، صناعة الألمنيوم، وصناعة البناء؛
- الصناعة التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى، مثل "الصناعة الغذائية، الصناعة المعدنية، الصناعة الميكانيكية، الكهربائية، والإلكترونية".

- **ترقية الصناعات الجديدة**: أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخراً، والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد، مثل "الصناعة والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وصناعة السيارات"؛
- **تثمين الموارد الطبيعية**: الهدف من هذا البعد هو النهوض بالصناعات من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية، والانتقال من بلد مُصدِر للموارد الأولية إلى بلد مُصدِر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيئاً، وبقيمة مضافة أقوى؛

ت. القطاع السياحي: تحتوي الجزائر على مقومات وإمكانيات سياحية هامة، سواء كانت طبيعية، مادية، أو تاريخية، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

- **المقومات الجغرافية والطبيعية**: حيث تمثل الجزائر بوابة إفريقيا المطلة على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، كما تمثل القلب النابض للمغرب العربي، وهي أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، والتي تقدر بـ 2381741 كم^2، وشريط ساحلي يبلغ طوله 1200 كم، يتميز بشواطئ ومناظر خلابة، مقسمة إلى ثلاث أقاليم أساسية كما يلي:

- **إقليم الساحل**: يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل، يحتوي على سلاسل صخرية عالية، شواطئ رملية، و عدد من الخلجان، يتميز بمناخ البحر المتوسط؛

- **إقليم التل**: يتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة، وسهول داخلية مرتفعة، تنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية، وتوجد به معظم الأراضي الصالحة للزراعية، يتميز الإقليم بالمناخ شبه القاري؛
- **إقليم الصحراء**: يعتبر أكبر إقليم في الجزائر من حيث المساحة، حيث يغطي حوالي 80% من الأراضي الجزائرية، ويقع في الشمال الشرقي من هذا الإقليم منطقة تتجمع فيها أهم الواحات، إضافة إلى تنوع المناخ، تتوفر الجزائر على ما يجاوز 200 منبع للمياه الحموية الجوفية في عديد المناطق.

- **المقومات التاريخية والثقافية**: عرفت الجزائر العديد من الحضارات على مر العصور، حيث عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني في الجزائر تعود إلى سبعة آلاف عام قبل الميلاد، كما احتكت بعدة حضارات كالحضارة الفينيقية، وحكم قرطاج في القرن السابع ميلادي، واحتلال الرومان سنة 42 قبل الميلاد، والعصر الإسلامي منذ سنة 682م، وتتميز الجزائر بعدة مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي في اليونسكو، سواء كانت مواقع طبيعية "كالغابات والسلاسل الجبلية"، أو من صنع الإنسان "كالبنيان والمدن" (قلعة بني حماد، مدينة جميلة التي تحتوي على أجمل المعالم الأثرية الرومانية، وادي ميزاب، مدينة تيمقاد والتي بناها الرومان سنة 100م، تيبازة.....إلخ) (بوعموشة، 2011-2012، صفحة 107)؛

- **المقومات المادية**: إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة جداً، ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع تونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة جداً، وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر بـ12,5، وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة بأن هذه النسبة تفوق 100%، أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السياح وعلى مدار العام أكثر من تعداد سكانها، مع إمكانية توفير كامل الخدمات السياحية لهم من إقامة، نقل، غذاء ...الخ (بن عطية، 2021، صفحة 26)، ويمثل الجدول الموالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنوات من 2011 إلى 2019:

- **الجدول (03): عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنوات 2011-2019.**

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السياح(مليون سائح)	2.40	2.63	2.73	2.30	1.71	2.04	2.45	2.66	2.37

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

IV.2. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يهدف التنويع الاقتصادي بشكل أساسي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية لضمان استقرار إيرادات الدولة، وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر أساسي لتلك الإيرادات، من خلال تنمية قطاعات غير نفطية، واستحداث صادرات ومصادر إيرادات خارج المحروقات، وإحداث تغيرات هيكلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الانتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي، بهدف تنويع مصادر الدخل (لحول و وآخرون، 2021، صفحة 151)، وله عدة مؤشرات منها "تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة لها، تنويع أسواق الصادرات**، تطور إجمالي العمالة،..." (سعودي، 2019، صفحة 14)،

ومن أجل معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، اخترنا نوعين من هذه المؤشرات المتعلقة بالصادرات، منها:

1.مؤشر تنويع الصادرات: يبين الجدول (04) توزيع الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات للسنوات 2011-2020 كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، بما في ذلك قطاع المحروقات.

الجدول (04): توزيع الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات (%إجمالي الصادرات).

المنتجات / السنوات	الطاقة والمحروقات	منتجات خام	منتجات نصف مصنعة	معدات صناعية	معدات زراعية	سلع غذائية	سلع استهلاكية
2011	97,19	0,22	2,04	0,05	-	0,48	0,02
2012	97,13	0,23	2,12	0,04	-	0,44	0,03
2013	96,90	0,17	2,24	0,04	-	0,62	0,03
2014	95,89	0,18	3,37	0,03	-	0,51	0,02
2015	94,58	0,27	4,32	0,05	-	0,75	0,03
2016	94,10	0,29	4,38	0,16	-	1,00	0,07
2017	94,79	0,21	3,67	0,22	-	1,05	0,06
2018	93,00	0,22	5,59	0,22	0,01	0,89	0,08
2019	93,51	0,29	4,75	0,29	-	1,10	0,09
2020	92,40	0,15	5,69	0,15	-	1,46	0,09

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر للسنوات (2011-2020) الصادرة عن مديرية الجمارك للدراسات والاستشراف.

تقاس التجارة في إطار سلاسل االقيمة العالمية بشكل أساسي بالتجارة في السلع الوسيطة، سواء عبر المشاركة الأمامية أو الخلفية، في مختلف القطاعات، وتمثل صادرات المنتجات نصف المصنعة في الجزائر حسب الجدول (04) نسبة ضعيفة جدا في هيكل الصادرات، فقد مثلت 2,04% من إجمالي الصادرات سنة 2011، وارتفعت بصورة بطيئة حتى بلغت 4,38% سنة 2016، وبقيت متذبذبة بعد ذلك إلى أن بلغت نسبتها 5,69% سنة 2020، وهذا ما يؤكد ضعف مشاركة القطاع الصناعي في سلاسل القيمة العالمية، وعدم وجود إنتاج جزائري صناعي ذو جودة عالية قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية، في المقابل كانت الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية في المحروقات، حيث بلغت 97% سنة 2011، وبدأت بالانخفاض بعد ذلك بشكل تدريجي وبطيء لتبلغ 92% من إجمالي الصادرات سنة 2020، وهو ما يمكن أن يُفسَر على أنه بوادر إيجابية لبداية تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية النفطية تدريجيا، وبالتالي إحداث توسع اقتصادي تدريجي بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والتخلص من التباين بين مختلف القطاعات، وتقليص الفجوة بين قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى، ويبين لنا الجدول (05) بعض مؤشرات تنويع الصادرات الجزائرية.

الجدول (05): مؤشرات تنويع الصادرات الجزائرية للفترة (2012-2020).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السلع المصدرة	98	95	99	91	93	108	113	116	-
مؤشر تنوع الصادرات	0.72	0.73	0.74	0.78	0.82	0.79	0.81	0.82	0.84
مؤشر تركز الصادرات	0.54	0.54	0.49	0.49	0.49	0.48	0.49	0.47	0.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وإحصائيات صندوق النقد العربي.

يبين الجدول(05) مؤشري تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2020، مع عدد السلع المصدرة، والتي تساهم بصفة ملحوظة في الصادرات الجزائرية، حيث كلما زاد عدد السلع والمنتجات المصدرة كلما دل ذلك على تنوع القاعدة الانتاجية، والملاحظ أن هذا العدد من المنتجات المؤثرة على الهيكل التصديري للجزائر في تزايد منتظم منذ سنة 2017، وهو ما يعبر على سعي الجزائر لتنويع قاعدتها الانتاجية، لكن لا يمكن الإعتماد على هذا المؤشر لوحده في تحليل درجة التنويع الاقتصادي للبلد دون دراسة المؤشرات الأخرى.

يعتبر مؤشري تنوع وتركز الصادرات من المؤشرات الموثوقة في قياس التنوع الاقتصاي لأي دولة،حيث يقيس مؤشر تنوع الصادرات انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لدولة ما في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمتة بين 0 و1، حيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، بينما يقيس مؤشر تركز الصادرات مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات العالمية في سلعة ما أو مجموعة سلع محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة، وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين 0 و1، وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل للصادرات، فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر، ومن خلال الجدول(05) نلاحظ أن مؤشر تنوع الصادرات في الجزائر في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2020 مرتفعٌ جداً، فقد بلغ 0.72 سنة 2012، ليرتفع في السنوات اللاحقة ويصل إلى 0.84 سنة 2020، وهو ما يدل على انخفاض تنوع الصادرات الجزائرية، واعتمادها على الصادرات النفطية والصناعة الاستخراجية في هيكلها التصديري، وهذا ما يترجمه انخفاض مؤشر تركز الصادرات، حيث انخفض هذا المؤشر سنة 2020 ليصل إلى 0.44، في حين كانت قيمته 0,54 سنة 2012 "وهي نسبة تبقى مرتفعة مقارنة بمؤشر تركز الصادرات في العالم، والذي بلغ 0.07 سنة 2020"، فالرغم من توسع الأسواق الخارجية وزيادة الطلب العالمي على مختلف السلع خاصة السلع الوسيطة، إلا أن الصادرات الجزائرية غير النفطية لم تشهد نمواً يواكب هذا الارتفاع، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن مُغلب الدول النفطية تتمتع بدرجات تركيز أعلى من غيرها نظرا لاعتمادها البترول كسلعة رئيسة في الصادرات، وقد يكون انخفاض مؤشر تركز الصادرات في السنوات الأخيرة نتيجة لانخفاض الطلب على النفط، وانخفاض أسعاره، وبالتالي انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية.

2.مؤشر تنوع الأسواق: كما أن للهيكل التصديري ومؤشرات تنافسية الصادرات أهمية بالغة في دراسة التنوع الإقتصادي، فإن تنوع الأسواق والشركاء التجاريين يمثل عنصرا هاما في دراسة هذا التنويع للبلد، حيث أن الاعتماد على بلد واحد أو سوق وحيد للتصدير، يمثل خطراً على اقتصاد البلد، وبذلك يصبح عرضة للأزمات التي قد تواجه تلك السوق، أو ذلك الشريك التجاري، وكلما زاد تنوع الأسواق كلما كان ذلك أفضل.

الجدول (06): توزيع الصادرات الجزائرية حسب تنوع الأسواق للفترة 2012-2020 (نسب مئوية).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إفريقيا	2.97	4.20	5.04	4.71	4.08	3.99	5.22	6.06	8.10
أمريكا	5.88	4.94	5.06	4.85	6.47	7.19	16.85	10.84	6.46
آسيا	6.52	7.23	8.05	6.95	7.32	10.22	13.81	25.73	28.67
أوروبا	55.43	63.61	64.39	66.38	57.62	58.04	57.56	57.18	56.76
الإتحاد الأوروبي	55.38	63.53	64.21	66.27	57.35	57.93	57.40	57.22	56.28

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر للسنوات (2012-2020) الصادرة عن مديرية الجمارك للدراسات والاستشراف.

يمثل الجدول(06) توزيع الصادرات الجزائرية حسب الشريك التجاري أو السوق المستهدف، للفترة الممتدة 2012-2020، ومن خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة للقارة الإفريقية ضعيفة جدا ومتذبذبة، ولم تتجاوز نسبتها الـ 9% من مجموع الصادرات الجزائرية طيلة التسع سنوات الأخيرة، وهذه النسبة تبقى ضئيلة رغم كبر حجم السوق الافريقية، إضافة إلى قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة نسبيا في هذه السوق، مقارنة ببقية الأسواق الأخرى، ويرجع ضعف التصدير للقارة الإفريقية لكثرة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الإفريقية، ما يعرقل عمليات التصدير بين الجزائر وباقي دول القارة، ويمكن أن تزيد نسبة الصادرات الجزائرية للقارة الإفريقية بعد توقيع الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية سنة 2018، حيث تشمل جميع دول القارة، والتي يُأمل أن تُشكل أكبر سوق عالمي من خلال التسهيلات التجارية، والإلغاء التدريجي للحواجز على عمليات التصدير والاستيراد بين جميع دول القارة، وهو ما يسمح للجزائر من خلال هذه الاتفاقية العمل على إنشاء سلاسل قيمة إقليمية إفريقية، والاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها، كونها تمثل بوابة القارة الإفريقية نحو أوروبا، إضافة إلى الطرق البرية، وطول الشريط الساحلي، وعدد الموانئ البحرية والجافة التي تملكها، ما يساعدها مستقبلا على تنويع اقتصادها من خلال تفعيل قطاعات أخرى خارج مجال المحروقات، كما كانت نسبة الصادرات الموجهة للقارتين الأمريكية والأسيوية من ضعيف إلى متوسط، مقارنة بالقارة الأوروبية والاتحاد الأوروبي، ويرجع ضعف عملية التصدير نحو القارة الأمريكية للبعد الجغرافي بين الجزائر وأمريكا، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، بالإضافة إلى ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية مع المنتجات العالمية، في المقابل نلاحظ ارتفاعاً مستمراً لنسبة الصادرات الجزائرية إلى القارة الآسيوية مقارنة بالقارة الإفريقية والأمريكية، وكانت أهم الدول الآسيوية المستوردة من الجزائر حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك لسنة 2020 "تركيا بنسبة 31.09% من إجمالي الصادرات الجزائرية الموجهة للقارة الآسيوية، نظرا لتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، واقتراح جملة من المشاريع المشتركة قيد الدراسة، وبعدها الصين بنسبة 17%، ثم ماليزيا التي ارتفعت نسبة استيرادها من الجزائر من 0.74% إلى 11.74% سنة 2020"، ومن خلال الجدول(06) يلاحظ أن الشريك الأكبر والوجهة الرئيسية للصادرات الجزائرية هي القارة الأوروبية، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، وترجع هذه النسبة الكبيرة للاتفاقية التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، في ظل الشراكة الأورومتوسطية، والشراكة الأوروجزائرية، خاصة في قطاع المحروقات والمواد الأولية، وهذه النسبة تبين تركز الصادرات الجزائرية بالنسبة للسوق، حيث تترجم المعطيات تبعية الاقتصاد الجزائري للسوق الأوروبي، ما يجعله عرضة لانتقال الصدمات والأزمات التي قد تصيب دول الاتحاد، لذا ينبغي على الجزائر العمل على تنويع أسواقها، وتطوير منتجاتها حتى تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية المختلفة.

IV.3. كيف تساهم سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنويع الاقتصادي :

أكدت تقارير منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي أن سلاسل القيمة العالمية توفر الفرص المناسبة للبلدان النامية لتنويع صادراتها، وتكثيف اندماجها في الاقتصاد العالمي(البنك الدولي، 2020، صفحة 02)، فمن المتوقع أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توفير فرص أيسر للوصول إلى أسواق التصدير، الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، تحقيق مكاسب سريعة في الكفاءة، والتخصص في مهام محددة (الأمم المتحدة، 2018، صفحة 77)، كما تؤكد تقارير الأونكتاد أن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يتطلب إحداث تغيير هيكلي في القطاعات المراد تطويرها، وهو ما تحققه عملية

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والتي تؤدي إلى تسريع عمليتي التصنيع والتغيير الهيكلي للقطاعات (بن عطية، 2021، صفحة 26)، ويمكن أن يعزز تكامل سلاسل القيمة العالمية التحول الاقتصادي من خلال :

1. **تنويع القدرات الإنتاجية والتصديرية في نطاق سلاسل القيمة العالمية:** ما يسهل الوصول إلى الأسواق العالمية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، عن طريق تدويل شبكات الانتاج، والانخراط في سلسلة الإنتاج العالمية، وهو ما يؤدي إلى تغيير النهج التقليدي لمسارات التحول الاقتصادي، من خلال تجنب الاستثمارات الكبيرة المرتبطة بصادرات المنتجات النهائية، والتركيز على التجارة في السلع والخدمات الوسيطة (مداني و حواسي، صفحة 352)، حيث لم تعد الدول النامية بحاجة إلى تطوير صناعة بأكملها لتوليد صادراتها، ولكن يمكنها التركيز على مهام محددة ضمن مراحل العملية الإنتاجية، وهو ما يشكل وسيلة هامة لبناء قدرات إنتاجية تتماشى والاقتصاد العالمي، من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وبناء المهارات، وبالتالي إتاحة الفرصة للارتقاء بمستوى الصناعات المحلية على المدى الطويل، من خلال تدعيم وتسريع عملتي التصنيع والتحول الاقتصادي، والارتقاء بعمليات التصدير والاستيراد، وزيادة حجم الاستثمارات.
2. **الارتقاء بقطاع الخدمات باعتباره قطاعاً مهما كباقي القطاعات الأخرى:** حيث كان ينظر إليه على أنه الأخ عديم الفائدة لقطاعات الاقتصاد الأخرى مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، وأصبح الشعور السائد عند أغلب الاقتصاديين أن إنتاج أشياء حقيقية أفضل من تقديم خدمات، إلا أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي مست الاقتصاد العالمي جعلت الخدمات كالصمغ اللاصق الذي يربط بين كثير من سلاسل الانتاج، وأصبح نجاح الكثير من هذه السلاسل مرتبط بنجاح الخدمات التي يعتمد عليها (لونغاني و ميشرا، 2014، صفحة 52)، وبدون روابط خدمات لن تكون هناك سلاسل قيمة، فبروز سلاسل القيمة العالمية مرتبطٌ ارتباطاً وثيقا بتطور خدمات النقل، واستخدام الحاويات، والسفن الكبيرة، وطاقة الشحن الجوي، وتدني كلفته، وأي سلسلة قيمة تبدأ بخدمات البحث والتطوير، وتنتهي بخدمات التسويق، التوزيع، وخدمات ما بعد البيع، وهي في حد ذاتها مراحل مهمة من العملية الإنتاجية لأي منتج.

V- خاتمـــة :

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية هدفها تقليص المخاطر، ورفع القيمة المضافة، وتحسين الدخل، عن طريق توجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة، بدلا من الاعتماد على سوق واحد، أو قطاع واحد، وبالرغم من تعدد الإصلاحات وتنوعها في الاقتصاد الجزائري، إلا أن صادراته خارج المحروقات تبقى هامشية، وتمثل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات، وهذا راجع إلى عدم اتباع سياسة تنموية واضحة المعالم والأهداف، وتبرز سلاسل القيمة العالمية في الوقت الراهن كنمط جديد من أنماط التجارة الدولية، والتي من شأنها أن تكون رابطا مهما للاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي،حيث تسمح بإحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية والعلاقات الانتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي، وهو ما يقتضي من الحكومة الجزائرية العمل على تحسين مناخ الاستثمار في إطار سياسة صناعية جديدة، مبنية على الانخراط في هذه السلاسل، والاضطلاع بدور الشريك الاستراتيجي للاقتصاد العالمي، خاصة مع ما تتوافر عليه من إمكانيات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتقليص فاتورة الواردات، فالاستثمار في القطاعات الاستراتيجية أو الصناعات الاستراتيجية مع التركيز على المشاريع التي تتميز بدرجة عالية من الترابط، يقود إلى استثمارات جديدة، ويمهد الطريق إلى دفع عجلة التنمية، فالنمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وأعراض الداء الهولندي تختفي من الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمجرد تنويع صادراتها.

VI- توصيات :

1. وضع خطط متكاملة في الميدان الصناعي والزراعي، لتحيق الاكتفاء الذاتي، وتدعيم قطاع السياحة وتوسيع الاستثمار فيه، وترشيد الانفاق لتطوير هذه القطاعات خاصة في مرحلة الانتعاش الاقتصادي؛
2. تحسين مناخ الاستثمار في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوطيد العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، قصد ربطها بسلاسل القيمة العالمية؛
3. ضرورة العمل على إنشاء تجمعات صناعية لترقية الصناعة المحلية، والاستفادة من الخبرات، وتبادل المعلومات والموارد البشرية بين مختلف المؤسسات؛
4. إيجاد حوافز لأصحاب المشاريع، والاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع روح المبادرة، وتنمية الشراكة الأجنبية، والاستفادة من التحولات الاقتصادية العالمية؛
5. ضرورة توفير المعلومات للمؤسسات المحلية حول فرص الاستثمار والتصدير، من خلال سفارات البلد، والغرف التجارية وغيرها، والعمل على ربطها بسلاسل القيمة العالمية.

VII- الإحـــالات والمراجـــع :

1. Canada. (2010). *Devenir un maillon des chaines de valeur mondiales : Guide à l'intention des petite et moyennes enterprises.* Canada: le ministre du Commerce international- Canada.
2. De Backer, K., & Miroudot, S. (2020). Mapping Global Value Chains. In R. A. Hernández, J. M. Martínez-Piva, & N. Mulder, *Global Value Chais and World Trad* (pp. 43-78). Santiago, Chile: Economic Commission for Latin America and the Caribbean.
3. OCDE. (2013). *Économies Interconnectées : Comment Tirer Parti Des Chaînes De Valeur Mondiales.* OCDE.
4. OMC. (2014). *Rapporrt Sur le Commerce Mondiale.* Géneve: Organisation Mondialle du Commerce.
5. Water Fanak من الاسترداد تم .*البنية التحتية للمياه في الجزائر*. (2021 ,12 29) .water.fanack: https://water.fanack.com/ar/algeria/water-infrastructure/
6. World Bank Group. (2020). *Trading for Development in the Age of Global Value Chains.* World Bank Group.
7. الأمم المتحدة. (2013). *المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية*. الأمم المتحدة.
8. الأمم المتحدة. (2013). *تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تقييم أثر الشراكات بين القطاع العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية* . لجنة الاستثمار والمشاريع التنموية .
9. الأمم المتحدة. (2018). *تقرير التجارة والتنمية2018: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم حرية التجارة*. نيويورك وجونيف: الأمم المتحدة.
10. البنك الدولي. (2020). *التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية*. مجموعة البنك الدولي.
11. براكاش لونغاني، و سوراب ميشرا. (يونيو, 2014). قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم. *مجلة التمويل والتنمية*، 51-54.
12. حميدة أوكيل. (2016). دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية. *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة بومرداس- الجزائر.

13. حميدة بوعموشة. (2011-2012). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر. *أطروحة ماجستير*. الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، الجزائر: جامعة سطيف.

14. خالد عبد الحميد هاشم. (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية- الفرص والتحديات. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد19، العدد01*، 75-98.

15. ذهبية لطرش، و سامية كتاف. (2020). تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد الخاص بالآثار الاقتصادية لجائحة كورونا*، 40-54.

16. رفيقة صباغ. (2020). التنويع الاقتصادي استراتيجية الجزائر لما بعد البترول. *مجلة أوراق اقتصادية، المجلد04، العدد01*، 67-81.

17. سامي سلامة نعمان. (2013). سلاسل القيمة العالمية وأثرها على التنمية في الدول النامية. *مجلة مصر المعاصرة، المجلد104، العدد511*، 233-264.

18. سفيان الشارف بن عطية. (2021). مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17، العدد26*، 35-46.

19. عاطف لافي مرزوك، و عباس مكي حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة العرى للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد8، العدد31*.

20. عبد الصمد سعودي. (2019). التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري- دراسة تطبيقية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد02/ 2019*، 1-22.

21. علي لحول، و وآخرون. (2021). التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. *مجلة دفاتر إقتصادية*، 149-164.

22. لخضر مداني، و يونس حواسي. (2021). دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في حركية التنويع الاقتصادي- حالة القطاع الزراعي الغذائي بإفريقيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01*، 347-361..

23. مجموعة البنك الدولي. (2020). *التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية*. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

24. محمد اسماعيل. (2019). *الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، موجز سياسات*. صندوق النقد العربي.

25. محمد لمين لزعر. (2017). الدول العربية وتنويع الصادرات. *مجلة جسر التنمية، المجلد15، العدد135*، 6-29.

26. محمد مرابط. (2017). الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية- دراسة قياسية 1995-2015. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد07*، 117-138.

27. نبيلة نوي. (2017). أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية. *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف- الجزائر.

28. وفاء رمضاني، و حياة عثماني. (2019). أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر- دراسة قياسية 1992-2017. *مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية، العدد04/ 2019*.